

دور آلية تقييم السياسات التجارية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد

إن آلية تقييم السياسات التجارية تنبئ بتزايد دور منظمة التجارة العالمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من جهة، وتكفل حق مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وكذلك متابعة التزاماتها بمقتضى مبادئ وأحكام اتفاقيات أوروغواي من خلال تقديم وإتاحة الفرصة من جهة أخرى.

الهدف من كل ذلك هو تعميم هذه المراجعات لكافة الأعضاء للدخول مع بعضهم البعض في مشاورات ومفاوضات من أجل تحقيق التجانس في السياسات واحترام القواعد والالتزامات المحددة أو المنصوص عليها في الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وكذلك ضمان المصالح المتبادلة عملاً بمبدأ الشفافية الذي يقضي بأن الرسوم الجمركية تعتبر شكل الحماية الوحيد الذي تسمح به منظمة العالمية للتجارة لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية.

كما أنه تمنع الإجراءات والقيود الكمية ومثال ذلك حظر الاستيراد، تقييد الكميات المستوردة هذا فيما يعرف بنظام الحصص. كما أن الاتفاقية في إطار مبدأ الشفافية بين الدول الأعضاء تنص على تبادل التنازلات الجمركية، وتشمل كذلك الإعفاء الجمركي الكامل أو خفض شرائح التعريف الجمركية أو تثبيت هذه الشرائح عند حد أقصى لا يجوز زيادته.

بالإضافة إلى ذلك يطبق مبدأ الشفافية الذي تهتم به آلية تقييم السياسات التجارية على تجارة الخدمات إذ نصت اتفاقية تجارة الخدمات GATS على ما يلي "على كل عضو أن ينشر جميع الإجراءات ذات الصلة وذات التطبيقات العامة التي تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية أو تؤثر على تنفيذها وذلك دون إبطاء وفي موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الإجراءات، وينبغي أيضاً نشر جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات أو المؤثرة فيها والتي يكون العضو قد وقع عليها وعموماً ينبغي أن تكون المعلومات متاحة بأي طريقة أخرى".